شبابيك

من يلتفت اليها؟

عبد الزهرة المنشداوي

الذي يتجول في العاصمة بغداد لابد من ان تجلب انتباهه البنايات الحكومية العديدة التي خربت بعد الاحداث وصارت لا تخلو منها منطقة من المناطق .

في باب المعظم تشخص بناية دار الحرية للطباعة والنشر وليس بعيدا عنها بناية الاسواق المركزية وبدالة باب المعظم..في جانب الكرخ تجد اطلال بناية الاتصالات هي الاخرى اطلالا وان لم يذكرها احد بقصيدة في منطقة بغداد الجديدة وفي منطقة البياع وفي منطقة مدينة الصدر وفي كل المناطق تجد بنايات حكومية مهدمة وكانها لا تصلح الا لاولئك اللصوص الذين قرأنا عنهم وهم يقتسمون مسروقاتهم فيه..ان لهذه البنايات المنكوبة اثار مادية ونفسية لا يستهان بيها..ولكن مع ذلك تركت على خرابها وليس هناك على ما يبدو من يفكر في اعادة ما هدم منها وبالمقابل تجد مؤسسات حكومية ودور قضاء تلجأ الى ايجار بنايات اشبه بالزنازين في اعتى سجون الطغاة وتدفع مقابلها مبالغ ضخمة يمكن لو استثمرت في مجالات اقتصادية او اجتماعية لكان لها مردودها الايجابي او في الاقل يمكن بها اصلاح ما دمر من مثل هذه المباني التي لا عد لها ولا حصر ومن ثم نكون قد كسبنا الوقت الذي سوف نمضيه في بناء بدائل لها ووفرنا على خزينة الدولة ما تدفعه مؤسساتنا من تلك التي يستأجر لها مبان في اجزاء عديدة من بغداد..ولكن ومع الاسف الى الان بقيت على حالها وبقي الهدر واستنزاف المال العام مستمرا..من المستفيد من هذه الحالة والجواب ان المواطن هو الخاسر الاول ويجب التفكير في اخر غيره ولماذا تقف الدولة حيالها مكتوفة الايدي هذا ما لم نعد نعرفه برغم مضي سنين عديدة...في حرب عام ١٩٩١ دمرت قوات التحالف العديد من الشقق السكنية في احدى المحافظات وبعد فترة طويلة جاءت احدى الشركات وهي تعرض خدماتها لاصلاحها واعادة استخدامها فكان الجواب ان اولي الامر لايرغبون في ذلك لانهم يريدونها شاهدا واثرا!!فلم يعد المواطن يسال او يتساءل مع ان الجواب غير ايجابي لكن الذي يحدث الان اننا لم نجد حتى الذي يجيبنا على سؤالنا لمصلحة من تترك هذه الابنية ومن المستفيد؟

في حرب عام ١٩٩١ دمرت قوات التحالف العديد من الشقق السكنية في احدى المحافظات وبعد فترة طويلة جاءت احدى الشركات وهي تعرض خدماتها لاصلاحها واعادة استخدامها فكان الجواب ان اولي الامر لايرغبون

لقاء سريع مع نائب رئيس المجلس المحلي لمدينة الشعلة:

نعمل بلا تخصيصات مالية باستثناء نثرية القرطاسية

بغداد/ كريم الحمداني

ضيف الصفحة نائب رئيس المجلس المحلي في مدينة الشعلة عباس عليوي الذي سألناه عن التخصيصات المالية للمجلس فأجاب:

التخصيصات المالية هي عبارة عن نثرية نتسلمها كل ثلاثة اشهر من مجلس محافظة بغداد ومرصودة لأغراض القرطاسية فقط وتصرف وفق وصولات رسمية والجانب المالي الاخر هو استقطاعات تأييد السكن للمواطنين بنسبة ١٠ ٪ والمجلس يتحمل رواتب الاداريين ولولا العلاقات التي تربطنا ببعض الجهات التنفيذية مثل الشرطة ودائرة بلدية الشعلة لايمكن اداء الاعمال الكثيرة التي ترد للمجلس المحلي من دون تخصيصات.

❖ وماذا عن علاقة المجلس بالمقاولين؟

– لاتوجد مثل هذه العلاقة مع المقاولين لكون ان المجالس هي جهة استشارية رقابية ونحن بدورنا نتابع الاعمال الجارية في المدينة ويتم رفعها بتقارير عن سلبيات العمل للدوائر التنفيذية المستفيدة من هذه الاعمال والمشاريع ولادخل للمجالس في عملية اختيار المقاولين.

❖ وماذا عن علاقة المجلس بالدوائر الخدمية في المدينة؟

– العلاقة مختلفة بين دائرة واخرى فالعلاقة بين المجلس ودائرة البلدية هي علاقة وثيقة والتعاون بشكل كبير وكذلك بالنسبة للشرطة والمرور والاطفاء اما بالنسبة لباقي الدوائر فألعلاقة متفاوتة بين الحين والاخر ونطالب بسن قوانين تنظم هذه العلاقة وتكون اكثر.

❖ وماذا عن مهام المجلس الاخرى؟

– الاشراف على توزيع المشتقات النفطية من اللجان الشعبية التي شكلها المجلس وكذلك رفع المقترحات والتوصيات الى الدوائر التنفيذية والاهتمام بالعوائل المهجرة وشبكة الحماية الاجتماعية والاهتمام بالجانب الرياضي من خلال توزيع التجهيزات وتهيئة الساحات اما الجانب التربوي فمن خلال تأهيل المدارس.

❖ ما ابرز المشاكل التي تعترض عملكم؟

– اهم المشاكل هي عدم وجود مكان مخصص للمجلس وعدم وجود كادر وظيفي والعلاقة بين المجلس المحلي ومجلس المحافظة غير سليمة لعدم وجود قانون يكمن بموجبه وينظم العلاقة كذلك عدم معرفة الدوائر الرسمية مهام وطبيعة عمل المجالس بأعتبارها حكومات محلية.

❖ وماذا بشأن اقتراحاتكم؟

– وضع قانون للمجالس المحلية حتى تستطيع المجالس القادمة من تقديم خدماتها بشكل يرضي ابناء مدنهم واجراء انتخابات تكون من الادنى الى الاعلى أي لايجوز انتخاب مجلس محافظة مباشرة وانما يتم عن طريق المجالس المحلية ثم البلدية ثم المحافظة.

رسالة العدد

الإجازات الدراسية

بين مجلس الوزراء ووزارة التعليم العالي

لقد توقف منح الاجازات الدراسية بعد ٢٠٠٧/٧/١ لمنتسبي التعليم العالي وفق الالية السابقة التي كانت بسيطة حيث كان طالب الاجازة لايحتاج الا موافقة كليته و كان يتم رفع هذه الموافقة الى الجامعة التي بدورها تمنح الاجازة الدراسية للمنتسب بمعاملة بسيطة لاتتجاوز الايام المعدودة ويتم منح الطالب اجازة دراسية براتب تام من دون اي تعقيد. بعد ذلك التاريخ بدأت المعاملات ترفع الى وزارة التعليم العالي برغم عدم وجود تعليمات جديدة حول الموضوع فكان هناك بين الوزارة وبين مجلس الوزراء مخاطبات اخذت مدة طويلة لغاية مجيء تعليمات مجلس الوزراء ومن ثم صدر كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ دائرة البعثات والعلاقات الثقافية الذي يحمل الرقم ٤٣/ ١١٢٩٢ في ٤/ ٢٠٠٧/١١ والذي بموجبه حددت الوزارة شروط وآلية منح الإجازة الدراسية للمتقدمين للدراسات العليا على نفقتهم الخاصة من موظفي الدولة. وخلال تلك المدة كان المتقدمون للاجازات الدراسية يراجعون الوزارة بصورة مستمرة لكن من دون جدوى لعدم وجود تعليمات. بعد صدور القرار اعلاه اعيدت المعاملات للجامعات من دون الاخذ بنظر الاعتبار مدة الانتظار هذه والتي تجاوزت الثلاثة اشهر. اما الجامعات فبدورها ابدت عدم امكانيتها تنفيذ ذلك القرار لعدم وجود تخصيص مالي وخاطبت الوزارة حول ذلك وحصلت موافقة مجلس الوزراء على منح الاجازة الدراسية دون الالتزامات المالية المنصوص عليها اي فقط الراتب زائدا المخصصات اذا لم يكن لدى الجهة المانحة للاجازة الدراسية وهي الجامعة تخصيص مالي لطلبة الاجازة الدراسية. هذا من ناحية الالتزام المالي بالقرار اما شروط القرار فقد طبقت على المتقدمين بطلب الاجازة الدراسية، فقد طلبت منهم الجامعات العودة لكلياتهم لاكمال متطلبات القرار من الحاجة للاختصاص، عدم الانتساب للدراسات العليا داخل البلد، العمر، الكفالة والتعهد. بعد اكمال كل ذلك تم رفع المعاملات من الجامعات مرة اخرى الى الوزارة، حيث تضمنت المعاملات موافقة الجامعة على منح الطالب الاجازة الدراسية من دون اي التزام مالي عدا الراتب والمخصصات. بعد وصول المعاملات للوزارة قامت الاخيرة بادخالها روتين البعثات من مجانسة اختصاص ورصانة الجامعة التي سيدرس فيها الطالب ووجود الاختصاص من عدمه داخل البلد وشرط العمر اضافة الى المستمسكات الاخرى الموجودة مسبقا. هذا اذا كانت المعاملة كاملة من الجامعات حيث اعيد الكثير من المعاملات الى الجامعات. وبعد كل ذلك وبعد اكمال الاجراءات الروتينية داخل الوزارة من مطالعات وموافقات تم رفع هذه المعاملات الاسطورية الى مجلس الوزراء (الدائرة القانونية) للبت في تحقيق الشروط المطلوبة. اي حتى الان استغرقت المعاملات المتقدمة منذ نهاية تموز ٢٠٠٧ اكثر من ٦ اشهر ولم تحصل الموافقة وهذا كله لاجل الراتب والمخصصات ولو كانت فيها مخصصات بعثة لانعرف ماذا كان حصل ربما يتقاعد المنتسب ومعاملته لم تنجز. اخيرا وحسب ماتبلغه المتقدمين للاجازة الدراسية بانه ستتغير التعليمات وقد تعاد هذه المعاملات التي يبدو انه لانهاية لها. نسأل هنا ماذنب الذي حصل على قبول من جامعة اجنبية ودفع قسطها وله وقت محدد للالتحاق بدراسته وخصوصاالذين تقدموا بمعاملاتهم منذ ستة اشهر واكثر ولم تكن هناك حتى اي تعليمات جديدة حيث كان من المفروض ان تمشي معاملاتهم على القرارات السابقة لغاية صدور قرارات جديدة وشمولهم بها لاحقا.

وهل من المعقول ان تبقى معاملات لمدة ستة اشهر وحتى الان غير منجزة وتبقى هذه المعاملات عرضة للاثر الرجعي بالقرارات. اذا كان القصد هو تقنين الاجازات الدراسية فما ذنب المتقدمين قبل صدور القرارات الجديدة وتورطوا ودفعوا اقساط جامعاتهم ولهم مواعيد محددة للالتحاق بجامعاتهم. نرفع صوتنا الى جميع المسؤولين في الدولة والبرلمان وعلى رأسهم رئيس الوزراء الموقر ان يتدخلوا شخصيا لانهاء هذه المشكلة التي يبدو انه لانهاية لها وان يتم منح الاجازات الدراسية للمتقدمين بالسرعة الممكنة.

فراس علي

يأأمانة بغداد..

يشكو عدد من موظفي دائرة بلدية المنصور قرار امانة بغداد بالغاء عقودهم من دون سبب بعدما وعدوهم بالتعيين مدى سنتين.

يقول السيد رافل حامد منهل (بكالوريوس اداب) في شكواه (نحن عشرة موظفين جميعنا نحمل شهادة البكالوريوس والدبلوم ولدينا عوائل نعيلها عملنا في شعبة الاعلام والوعي البلدي بصيغة العقد على امل تعيينا كما وعدونا اكثر من مرة لكنهم وبعد سنتين فاجأونا بقرار الغاء عقودنا وطردنا للشارع بحجة اننا لسنا من اصحاب الاختصاص.

نطالب الامانة بوضع حل لمعاناتنا وعبر جريدتكم ونشكر مدير بلدية المنصور الذي وافق على عملنا بصيغة الاجير اليومي مؤقتاً حتى نلقى علاجاً لمشكلتنا وتلتفت لنا الادارة العامة في امانة بغداد.

هواتف عاطلة وأموال طائلة!

نحن عدد من سكنة المحلة ٩٠١ في منطقة الكرادة طالبتنا شركة الاتصالات والبريد في وزارة الاتصالات بدفع اموال طائلة تمثلت باجور اتصالات الهواتف الارضية تراوحت مابين المليون والمئتي الف دينار والكل يعلم ان هواتف هذه المحلة ان عادت اليها الحرارة لا تستمر اكثر من يوم او يومين لتتعطل بعدها لمدة اشهر الى حين نلح بالرجاء من اجل اصلاحها ولا نعلم الاساس الذي اعتمد باحتساب اجور الهواتف وندعو الجهة المعنية الى اعادت النظر في احتسابها للاجور .

محمد رياض

وزارة المالية...تعمُّد أم ماذا؟

تشكو العديد من اسر الشهداء الذين تقدموا بطلبات التعويض وتم رفعها الى وزارة المالية من قبل مجلس محافظة بغداد من اجل صرف مبالغ هذه التعويضات المقررة قانونا بان الوزارة غير مهتمة بصرفها بالرغم من مضي فترة طويلة عليها وتضيف الرسالة اذا كانت الوزارة غير مهتمة بهذه الشريحة فيا ترى باية شريحة تهتم؟

إلى من يهمه الأمر

نحن اهالي منطقة دور الضباط/حي الشعب/خلف الاسواق المركزية نود ان نلفت انظار السادة المسؤولين في محافظة بغداد الى ان يوعزوا من اجل الاهتمام في هذه المنطقة التي تفتقر شوارعها الى التبليط ويصبح من الصعوبة على المواطن السير عليها او حتى عبورها للجانب الاخر ان طلبة المدارس والجامعات والموظفين هم اكثر ممن يتحمل المعاناة... نرجو من المسؤولين ان يعتبروا قضيتنا من الامور المهمة والضرورية لاسيما نحن من سكنة منطقة تقع في قلب العاصمة بغداد.

لايستجيبون لهم

اهالي منطقة الكرادة (حي بابل محلة ٩٢٥زقاق ٢١)يناشدون وزارة الكهرباء لاصلاح القطع الموجود في الاسلاك الكهربائية علما بانهم قد قاموا بتقديم طلب الى دائرة الكهرباء (قطاع ٩)لاصلاحه ولم يستجيبوا لهم!!

الامتحانات الخارجية..اجراءات غير مألوفة

الامتحانات الخاجية التي يجريها الطلبة في مدارس منطقة شارع فلسطين تترافق مع قيام اجراءات غير مألوفة تمثلت في منع ارتداء البنطلون للفتيات مع اخذ مبلغ الف دينار عن كل طالبة افطاراً للمراقبين ايصح ذلك؟

تقرير

التجارة: لسنا طرفاً في عملية إرتفاع الأسعار

بغداد/ يونس جلوب العراف

تعد مسألة ارتفاع اسعار المواد الغذائية من المسائل الصعبة في حياة المواطن العراقي لكون هذه المواد هي العصب الاساس في معيشة الانسان بصورة عامة ففي ذلك تاثيرات اجتماعية واقتصادية وحتى نفسية ولكن يبقى الجانب الاقتصادي المحور الاساس في هذه المسألة اذ ان معظم ابناء الشعب العراقي مواردهم ثابتة ومعروفة وحتى مع الارتفاع النسبي لرواتب الموظفين فانها لاتكفي لتغطية مصاريف العائلة بسبب الارتفاع الكبير في الاسعار الذي شهدته السوق العراقية

حدثنا الناطق الاعلامي في وزارة التجارة قائلاً: ان عملية ارتفاع الأسعار لسنا طرفاً فيها بل ان بعض التجار يحاول بشتى السبل ان يبحث عن الربح الكبير من دون النظر الى وضع المواطن في هذه الظروف الصعبة واضاف: نحن نحاول وعبر مختلف الوسائل الحصول على مواد غذائية جيدة المستوى من مناشئ عالمية معروفة بجودة المواد الغذائية من اجل دعم البطاقة التموينية.

اما الحاج صاحب الذهبي احد تجار الشورجة فيقول: نحن لانرغب في رفع اسعار المواد الغذائية او غير الغذائية وذلك لكون رفع الاسعار سوف يؤدي إلى الاضرار بالمواطن وبنا كتجار ولكن هناك اسباب عديدة تقف وراء ذلك الارتفاع وهي تكاليف النقل التي تزداد يوماً بعد اخر وذلك بسبب مرور المواد ببعض المناطق الخطرة والتي يسيطر على بعض طرقها ارهابيون وتلك مشكلة نضطر بسببها الى الرضوخ لمطالب الناقلين بزيادة اجور النقل وهذا الارتفاع سيلقي بظلاله على اسعار المواد الغذائية فتنتج الزيادة في اسعارها ونحن والمواطن من يدفع الثمن.

تاجر اخر هو احمد حسن احد تجار الفواكه والخضر في جميلة يقول: في البداية لابد من توضيح مسألة مهمة وهي ان معظم الاراضي الزراعية في ديالى وغيرها قد هجرها الفلاحون بسبب سيطرة الارهابيين عليها مما ادى الى توجه معظم التجار العراقيين الى استيراد الفواكه والخضر من دول اخرى ولاسيما دول الجوار بعد ان كانت متوفرة في العراق وبجودة افضل فلذلك تشاهد الان ان الفواكه والخضر ايرانية او مصرية وايضاً هناك دول اخرى تقوم بتصدير الفواكه والخضر الى العراق عن طريق تجار عراقيين يقومون باستيرادها وتوزيعها على الاسواق العراقية في مختلف المناطق وهذا يؤدي الى ارتفاع الاسعار لكونها آتية من دول اخرى.

المواطنون هم الطرف المتضرر في الموضوع بحسب البائع كريم عبدالله الذي يشارك فيقول: المواطن هو المتضرر الاول من موضوع ارتفاع اسعار المواد الغذائية اذ اننا نلجأ الى رفع السعر نتيجة رفع السعر من قبل التجار الذين يقومون برفع الأسعار وفي بعض الاحيان من دون اسباب مقنعة ولذلك وفي كثير من الاحيان نكون نحن الملامين مع اننا وسيط بين التاجر والمواطن. علاء رياض موظف حكومي راتبه لايتجاوز مئتي الف دينار: لقد اصبحت مشكلة الحصول على قوت مناسب للعائلة من المشاكل الصعبة والمستعصية على الحل واذا اردنا ان نبحث عن الاسباب سنجد لها قائمة طويلة ولكن هناك مسألة مهمة الا وهي شعور التجار بان حدوث اية زيادة في رواتب الموظفين يجب ان يقابلها زيادة في اسعار المواد التجارية برمتها

المواطن سالم حسين يقول: الارتفاع في اسعار الموادالغذائية (يكسر ظهر) معيل العائلة لكونها هي الاساس في معيشة الانسان ولايمكن الاستغناء عنها بتاتاً وهي التي يمكن من خلالها سيطرة بعض ضعاف النفوس من التجار على السوق التجارية.

المحامي سمير رحيم كان له رأي في الموضوع اذ يقول: لقد تعود التجار ان يحاولوا زيادة الاسعار في كل مناسبة فعندما يسمعون بزيادة اسعار الدولار يقومون بزيادة اسعار المواد الغذائية وغيرها وان هبط سعر الدولار فتبقى الاسعار على حالها واذا ما سمعوا بزيادة رواتب الموظفين يقومون بزيادة الأسعار ولابد من محاسبتهم بشتى الوسائل القانونية.

من الشارع

إما عاطل وإما متقاعد

كنت احد مستقلي سيارة الكوستر المتجهة من الكرادة صوب الباب الشرقي والذين قادهم الفضول لمعرفة الحشود التي كانت في سبيل التجمع في ساحة الفردوس وقد تبين انهم من منتسبي وزارة السياحة يعدون اضراباً مطالبين برفع اجورهم

وكان بالقرب مني راكب ستيني قد أحنى الدهر ظهره كما يقولون ينصت لتعليقات الركاب حول جدوى التظاهر والرواتب المتدنية والغلاء والى الكثير من الامور التي عادت تشكل هاجسا للعراقيين في هذه الايام والشكوى منها يجهر بها الجميع من دون استثناء.

وبعد ان اباحوا بكل ما لديهم علق هو بالقول ان هؤلاء الذين في سبيل التظاهر في الاقل وراءهم من ينظمهم ويتكلم عنهم مع المسؤولين في الدولة لكنني اتساءل من لنا نحن الذين ليس لنا نقابة او منظمة تشكو حالنا للمسؤولين في الدولة؟..

الرجل لم يعلق بغير ذلك القول ثم صمت بعدها ولم يجبه احد على تساؤله لانشغاله برؤية الجماعات الزاحفة نحو الساحة..

وقد خمنت ان الرجل المسكين من فئة من الفئتين اما متقاعدا وإما عاطلا عن العمل وبالفعل ان هؤلاء بحاجة الى من يتكلم عنهم او يدعوهم للكلام من أجل الوقوف على اوضاعهم الانسانية الصعبة ،،،ان الموظف في الدولة والذي لايقل راتبه عن الخمسمئة ألف دينار يشكو من انه لايستطيع توفير اغلب احتياجاته فما بالك بالذي يتقاضى تسعين الف دينار او الذي ليس لديه دخل شهري ولا يستطيع العمل لكبر سنه..هذا السؤال مطروح على الجهات التي قالت بانها ستمثل الشعب وكذلك الجهات التي وعدت بحياة كريمة للعراقيين.

صورة وتعليق

مصانع بلا دخان